محضر اجتماع
الهيئة العامة العادية
لبنك قطر الوطني- سورية ش.م.س.ع.
شركة مساهمة مغفلة عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.م.ع. الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاربعاء الموافق 27/نيسان/2016 في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، والتي تم نشرها في صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

الصحيفة	رقم العدد	رقم الصفحة	تاريخ العدد
صحيفة تشرين	العدد 12596	9-8	4/5/2016
صحيفة تشرين	العدد 12595	9-8	3/5/2016
صحيفة الوطن	العدد 2368	7-6	4/5/2016
صحيفة الوطن	العدد 2367	7-6	3/5/2016

وبناءً على الكتاب رقم /16/CEO/OG/0238 تاريخ 2016/4/4 الموجه إلى :

- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك .

وعلى الكتاب رقم /16 /OG/OC/0542 تاريخ 2016/4/4 الموجه إلى:

- مصرف سورية المركزي.

وعلى الكتاب رقم /16 /CEO/OG/0239 تاريخ 2016/4/4 الموجه إلى:

- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور هذا الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (108725689) سهم وتشكل ما نسبته 72.50% وأسهم بالوكالة وعددها (1000) سهماً وتشكل ما نسبته 0.00005%من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (108726689) تشكل ما نسبته 72.50% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيدين علي صيوح ومحمد أنس ناعسة مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم /1002/4951/ بتاريخ /2016/4/26، والسيدة هنادي طالو والآنسة روبا حامد مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم/161/1410 تاريخ 24/4/2016، والسيدة سوزان شحادة والسيد مصعب موسى عن هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم 406/ص تاريخ 13/4/2016.

وحضر الاجتماع السادة خالد الصباغ، آرمن بيبريان وأحمد النوري ممثلين عن شركة حصرية ومشاركون أرنست أند يونغ-سورية مدقق حسابات الشركة.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين /181/ و/182/1 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس إدارة البنك السيدة هيفاء يونس استناداً للمادة /181/ من قانون الشركات الذي قام بتسمية كل من السيدين رضا رضا وصفوح شاهين مراقبي تصويت للجلسة، والمحامية ريتا فتوح مدونةً وقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2015 وخطة العمل للسنة المالية 2016.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2015.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2015 والمصادقة عليها.
4. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة .
5. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافأتهم وتعويضاتهم بما لا يزيد عن 5% من الارباح الصافية للشركة.
6. انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.
7. الترخيص لأعضاء مجلس الادارة بممارسة أعمال مشابهة.

8. المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني– سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

أولاً– سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2015 وخطة العمل للسنة المالية 2016.

تلت السيدة رئيس الهيئة العامة تقرير المجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2015، وخطة العمل للسنة المالية 2016.

على الرغم من تباين الظروف وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية طوال عام 2015 على الصعيدين الدولي والإقليمي، والتي كان أبرزها انخفاض سعر النفط بشكل غير مسبوق الأمر الذي كان له آثار سلبيه على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الصعيد الإقليمي بشكل خاص, فكانت دول المنطقة الأكثر تأثراً بأزمة النفط بالإضافة إلى غياب الاستقرار نتيجة لاستمرار الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى انخفاض السيولة، تراجع الاستثمار، تناقص معدلات النمو, زيادة في عجز الموازنات, والانكماش الاقتصادي العام.

أما في سورية ومع استمرار الأحداث الأليمة حيث دخلت الأزمة عامها السادس وأرخت انعكاساتها السلبية على كافة الأصعدة والأنشطة، الأمر الذي أدى الى تأثيرها الكبير على القطاع المصرفي, ومن جانب آخر كان لاستمرار العقوبات المفروضة الأثر البالغ في زيادة المعاناة والبطالة.

ركز بنك قطر الوطني –سورية – QNB سورية طوال سنوات الأزمة على إجراءات إدارة الأزمة من خلال استمرار السياسة المتحفظة والحذرة تجاه جميع أنواع المخاطر وأهمها المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وقد عمل البنك على تعزيز وتحسين المحفظة الائتمانية من خلال رسم سياسة مبنية على تمويل الإنتاج والاستثمار المدروس بضمانات قوية تحفظ حقوق البنك والمساهمين. لقد تمكنا من الحفاظ على نسب سيولة عالية وآمنة وكرسنا جهودنا خلال عام 2015 لتحصيل الديون المتعثرة لدينا، واستمرار تقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع متطلبات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا الهدف تم دعم وحدة التحصيل والديون المتعثرة ضمن مديرية المخاطر لتمكينها من القيام بعملها بالشكل الأمثل. علماً بأنه لم يدخل أي عميل جديد على لائحة العملاء المتعثرين خلال العام على العكس من ذلك فقد تم تخفيضها، وقد قام البنك بتجنيب جزء من الأرباح على شكل مؤونات ومخصصات وذلك من باب التحوط لأية مخاطر محتملة وبنفس الوقت حافظ البنك على استقرار جميع المؤشرات المالية بفضل

الاستراتيجية المعمول بها، كما أن حجم رأس المال الذي هو الأكبر في القطاع المصرفي الخاص ساعدنا على تخطي جميع الصعوبات.

- حقق البنك انجازات جيدة في البنود الرئيسية للميزانية، إذ بلغ مجموع الموجودات /70,116,354,934/ سبعون مليار ومئة وستة عشر مليون وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألف وتسعمائة وأربع وثلاثون ليرة سورية فقط لاغير بارتفاع نسبته /46.4% / ست وأربعون وأربعة بالمائة مقارنةً بعام 2014، فيما ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصل إلى / 10,309,132,209 / عشرة مليارات وثلاثمائة وتسعة ملايين ومائة واثنان وثلاثون ألفاً ومئتان وتسع ليرات سورية فقط لاغير بزيادة نسبتها / 16.9/% ستة عشر وتسعة بالمائة, وبلغ الرصيد الإجمالي لمحفظة التسهيلات الائتمانية / 4,358,460,586/ أربعة مليارات وثلاثمائة وثمانية وخمسون مليون وأربعمائة وستون ألف وخمسمائة وست وثمانون ليرة سورية فقط لاغير بزيادة نسبتها /9.6/% تسعة وستة بالمائة فيما وصلت حقوق الملكية إلى /55,550,974,699/ خمسة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسون مليون وتسعمائة وأربعة وسبعون ألف وستمائة وتسعة وتسعون ليرة سورية بنسبة نمو /56.8%/ ستة وخمسون وثمانية بالمائة.

بلغت صافي الأرباح بعد الضريبة والمخصصات لعام2015 ما مجموعه /20,116,204,494/ عشرون مليار ومئة وستة عشر مليون ومئتان وأربعة ألاف وأربعمائة وأربع وتسعون ليرة سورية فقط لاغير مقارنة بصافي أرباح مقدارها / 8,321,378,013 / ثمانية مليارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون ألف وثلاثة عشرة ليرة سورية فقط لاغير لعام 2014. علماً بأن الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي قد بلغت /20,852,041,500/ عشرون مليار وثمانمائة واثنان وخمسون مليون وواحد وأربعون ألف وخمسمائة ليرة سورية فقط لاغير لعام 2015 مقارنة /8,186,557,500/ / ثمانية مليارات ومئة وستة وثمانين مليون وخمسمائة وسبعة وخمسون ألف وخمسمائة ليرة سورية فقط لاغير لعام 2014 وهي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي بهدف المحافظة على مؤشرات الأمان المصرفي.

ونتيجة للسياسة الحصيفة التي ينتهجها البنك، فقد تم اقتطاع مخصصات إضافية خلال العام بما يعادل / 1,292,716,000 / مليار ومئتان واثنان وتسعون مليون وسبعمائة وستة عشر ألف ليرة سورية فقط لاغير لمواجهة أية مخاطر محتملة أو دعاوي قضائية مقامة على البنك.

حقق البنك نتائج جيدة وواعدة حيث بلغت صافي الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات والربح الناتج عن تقييم مركز القطع البنيوي لعام 2015 /292,002,255/ / مئتان واثنان وتسعون مليون وألفان ومئتان وخمسة وخمسون ليرة سورية فقط لاغير مقابل /33,643,801/

ثلاثة وثلاثون مليون وستمائة وثلاثة وأربعون ألف وثمانمائة وواحد ليرة سورية فقط لاغير في العام السابق.

وقد انعكست هذه النتائج إيجاباً على مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية للبنك، إذ بلغت نسبة السيولة (362%) ثلاثمائة واثنان وستون بالمائة وهي تزيد عن الحد الأدنى المطلوب من مصرف سورية المركزي والبالغ 30% ثلاثون بالمائة وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة (111%) مئة وأحدى عشرة بالمائة كما بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (نسبة المصاريف / إجمالي الدخل) (4.9%) أربعة وتسعة بالمائة وهو من أفضل المستويات المحققة لدى المصارف العاملة في سورية، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية عام 2015 ما نسبته (280%) مئتان وثمانون بالمائة وهي الأعلى والأهم بين جميع المصارف العاملة في سورية وبما يفوق النسب المقدرة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل الأمر الذي يعكس متانة المركز المالي للبنك وقوة القاعدة الرأسمالية رغم الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي.

لقد حددت أولويات البنك لعام 2015، كما هي دائماً، الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وفق أفضل المعايير إضافة إلى الالتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الوقائية، واستمرت إدارة البنك خلال العام في جهدها الرامي إلى تحسين عمليات إدارة المخاطر بمختلف أنواعها وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لإحكام عمليات ضبط المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها ضمن الظروف الصعبة، كما نجح البنك بالاستمرار والعمل بشكل متميز في تقديم خدماته من خلال تعزيز العلاقات مع العملاء (أفراد ومؤسسات) وضمن تعليمات مصرف سورية المركزي وإرشاداته الرامية إلى تعزيز سلامة الأوضاع العامة للمصارف .

كما عمل البنك خلال عام 2015، على تطوير قدرات الموظفين حيث يجري تنفيذ مجموعة من البرامج والدورات التدريبية التي من شأنها أن تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة أعلى وتحفيزهم على تحسين الأداء.

هذا وبرغم الظروف الحالية وتداعياتها السلبية المؤثرة على أوضاع الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص إلا أن بنك قطر الوطني- سورية لايزال يتطلع إلى المستقبل بمزيد من الثقة والتفاؤل مع إيمانه العميق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وتجاوز الأزمات والصعوبات ومواصلة مسيرة بناء الوطن ومؤسساته كافة، ليبدأ البنك مسيرته في الانطلاق والتميز في العمل المصرفي من خلال فروعه المنتشرة والعمل على تمويل العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلته التحتية إلى الأمام .

إننا نؤمن بمتانة وضعنا الذي سيساهم في تحقيق أفضل العائدات للمساهمين على المدى المتوسط والطويل بإذن الله.

ناقش أعضاء الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة، حيث استفسر عدد من المساهمين عن بعض النقاط الواردة في التقرير، طلب بعض المساهمين من الجهات الوصائية تنسيق موضوع مواعيد اجتماعات الهيئات العامة للمصارف كي لا تكون بذات التوقيت.

سأل أحد السادة المساهمين عن محفظة البنك وحجمها والديون المنتجة وغير المنتجة، أكد عدد من المساهمين على ضرورة الاتجاه نحو دعم إعادة الإعمار وعدم الاعتماد فقط على القروض وإعادة توظيف فائض النقد في المصرف خصوصاً في قطاع البناء وتمويل المشاريع الصناعية والمنشآت التعليمية للمساهمة وتأسيس شركات مستقلة للدخول في مساهمات بقطاعات استراتيجية للحفاظ على قيمة العملة السورية أجاب الرئيس التنفيذي أن البنك يضع ضمن سياساته موضوع المساهمة بإعادة الإعمار، سأل أحد المساهمين عن امكانية دخول البنك كمساهم شريك في مشاريع تجارية وصناعية فأوضح الرئيس التنفيذي أن هناك شروط مفروضة من قبل مصرف سورية المركزي لدخول المصارف في مشاريع ومساهمات، سأل أحد المساهمين عن القيمة السوقية لسهم البنك وأوضح الرئيس التنفيذي أن البنك يعمل لتكون القيمة السوقية للسهم تعادل القيمة الدفترية، سأل بعض المساهمين عن مصير الأرباح المذكورة في البيانات المالية، أوضح الرئيس التنفيذي أن السبب هو أن هذه الأرباح غير محققة لا يمكن توزيعها أما الأرباح التي يمكن أن توزع فهي ضئيلة ولم يتم توزيعها بسبب دعوى القضائية المرفوعة من البنك حيث اضطر البنك أخذ مؤنات على حساب الأرباح. استفسر أحد المساهمين إلى أن السياسة الحذرة التي ينتهجها البنك أدت إلى أن يكون العمل التشغيلي معدوم أوضح المدير المالي للبنك أن هناك زيادة بقيمة الدخل التشغيلي بين عام 2014 و2015 بعد استثناء الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي. طلب الرئيس التنفيذي من المساهمين زيارة إدارة البنك لتقديم أي أفكار تهم عمل البنك.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2015.

تقدمت شركة حصرية ومشاركوه وأرنست أند يونغ سورية بتقريرها حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 2015/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت ربحاً صافياً وقدره /20,116,204,494/ عشرون مليار ومئة وستة عشر مليون ومئتان وأربعة

ألاف وأربعمائة وأربع وتسعون ليرة سورية فقط لاغير ، وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافق الميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثا- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2015 والمصادقة عليها.

ناقش أعضاء الهيئة العامة الميزانية الختامية بجانبيها الموجودات والمطاليب، وحسابات الأرباح والخسائر، حيث أشارت الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للبنك للسنة المالية 2012 قد أظهرت ربحاً صافياً وقدره /20,116,204,494/ عشرون مليار ومئة وستة عشر مليون ومئتان وأربعة ألاف وأربعمائة وأربع وتسعون ليرة سورية فقط لاغير .

تم إقرار بدلات أعضاء مجلس الادارة المدفوعة عن عام 2015 والبالغة /29,915,025/ تسعة وعشرون مليون وتسعمائة وخمسة عشر ألف وخمس وعشرون ليرة سورية لا غير.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

رابعاً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة

عرضت السيدة رئيس الهيئة العامة إلى موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي والمدير العام وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، وممثلي البنك عن أعمالهم للسنة المالية 2015.

خامساً - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مكافآت وتعويضاتهم بما لا يزيد عن 5% من الأرباح الصافية للشركة:

أوضحت السيدة رئيس الهيئة العامة إلى وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد بدلاً عن مجلس الإدارة المنتهية ولايته، واستعرض للخطوات التي قام بها مجلس الإدارة الحالي وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، بنشر إعلان في صحيفتين يوميتين ليومين متتاليين، للراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

الصحيفة	رقم العدد	رقم الصفحة	تاريخ العدد
صحيفة الثورة	16020	صفحة رقم 3	7/3/2016
صحيفة الثورة	16019	صفحة رقم 3	6/3/2016
صحيفة الوطن	2349	صفحة رقم 7	6/3/2016
صحيفة الوطن	2350	صفحة رقم 3	7/3/2016

وأوضحت أن لجنة الترشيحات والتعيينات والتعويضات في الشركة اطلعت على طلبات وملفات المرشحين ووجدت أنهم يحققون الشروط المطلوبة قانوناً ورفعت الطلبات إلى مصرف سورية المركزي أصولاً حيث تمت الموافقة النهائية على المرشحين بموجب كتاب مصرف سورية المركزي رقم ١٠٦١/ص/١٧ تاريخ 7/4/2016.

عرضت السيدة رئيسة الهيئة العامة أسماء السادة الذين ترشحوا لعضوية مجلس الإدارة وهم:

1- بنك قطر الوطني ش.م.ق ممثلاً بـ:

- يوسف محمود النعمة
- يوسف علي درويش
- خالد أحمد السادة
- محمد عبد العزيز الاصمخ
- صالح عبد الله المناعي

2- مؤسسة التأمينات الاجتماعية ممثلاً بالسيدة سحر نويصر

3- مصرف التوفير ممثلاً بالسيدة هيفاء يونس

4- خزانة تقاعد المهندسين السوريين ممثلاً بالسيد غياث القطيني

5- السيد باسل هدايا

6- السيد ليون زكي.

7- السيد ماهر الزين.

وبعد التصويت السري، ونتيجة فرز أصوات المقترعين، أظهرت نتيجة الانتخابات النهائية حسب الترتيب وبعد التدقيق النهائي وفق الجدول أدناه :

1-بنك قطر الوطني ش.م.ق.	108,182,704
3-المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	108,049,464
2- مصرف التوفير	107,972,600
4- السيد باسل هدايا	100,392,514
5-السيد ليون زكي	99,026,399

6-السيد ماهر الزين	83,034,960
7- خزانة التقاعد المهندسين السوريين	31,829,179

وبالتالي تكون نتيجة الانتخاب والفوز بعضوية مجلس إدارة الشركة حسب الاتي :

1- بنك قطر الوطني ش.م.ق ممثلاً بـ:

- يوسف محمود النعمة
- يوسف علي درويش
- خالد أحمد السادة
- محمد عبد العزيز الاصمخ
- صالح عبد الله المناعي

2- مؤسسة التأمينات الاجتماعية ممثلاً بالسيدة سحر نويصر

3- مصرف التوفير ممثلاً بالسيدة هيفاء يونس

5- السيد باسل هدايا

6- السيد ليون زكي.

7- السيد ماهر الزين.

كما تم حفظ أوراق الانتخاب السري بعد التأشير عليها من قبل رئيسة الجلسة ومراقبي التصويت لدى إدارة الشركة .

اقترح السيد رئيس الجلسة أن يصار إلى تفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس بما لا يزيد عن 5% من الأرباح الصافية للشركة.

بين السيد رئيس الجلسة أن نسبة التعويضات وهي الـ 5% هي الحد الأعلى المسموح به في قانون الشركات ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالأغلبية وعلى تفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضات أعضائه.

سادساً- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، طرحت السيدة رئيسة الهيئة العامة موضوع انتخاب شركة حصرية ومشاركون -أرنست أند يونغ سورية مدقق حسابات للشركة للسنة المالية 2015.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة حصرية وشركاه أرنسنت أند يونغ سورية مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2016 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

سابعاً- الترخيص لأعضاء مجلس الادارة بممارسة أعمال مشابهة.

أوضحت السيدة رئيسة الهيئة العامة إلى أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني- سورية، وعملاً بأحكام قانون الشركات يجب الترخيص لهم بممارسة نشاط مشابه لنشاط البنك.

بعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالاجماع على الترخيص للسيد يوسف نعمة من أعضاء مجلس الادارة بممارسة أعمال مشابهة لعمل الشركة بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

ثامناً - المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

عرضت السيدة رئيسة الهيئة العامة العادية إلى كتاب مصرف سورية المركزي رقم 161/1410 تاريخ 2016/4/24 الذي تضمن ضرورة القيام بما يلي:

1- تحديد النفقات المترتبة على هذه الاتفاقية بشكل صريح وأن يتم التصويت على اقرار هذه النفقات خلال اجتماع الهيئة العامة بشكل مستقل بيان الخدمات التي تم أو سيتم تقديمها والاستفادة منها من قبل بنك قطر الوطني -سورية مقابل هذه النفقات.
2- بيان الخدمات التي تم أو سيتم تقديمها والاستفادة منها من قبل بنك قطر الوطني -سورية مقابل هذه النفقات وذلك لجهة ماهية هذه الخدمات وأي تطور طرأ عليها خلال كامل مدة العمل بهذه الاتفاقية.
3- الحصول على موافقة الهيئة على تفويض مجلس إدارة بنك قطر الوطني - سورية بتعديل الاتفاقية آنفة الذكر وفق تعديلات وملاحظات مصرف سورية المركزي وصولاً إلى اعتماد الصيغة النهائية للاتفاقية والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذه الاتفاقية.

أوضح الرئيس التنفيذي أن بنك قطر الوطني عقد اتفاقية الخدمات فيما بينه وبين بنك قطر الوطني سورية لعام 2015.

عرضت السيدة رئيسة الهيئة العامة للخدمات موضوع العقد ، سواء تلك التي قدمها بنك قطر الوطني ش.م.ق. أو التي سوف يقدمها لبنك قطر الوطني سورية ومدى الاستفادة منها وهي على الشكل التالي:

أ- المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها .

ب-تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد تقديم التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك حصرياً بتزويدها للمستشار.

ت-المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمستشار سنوياً على الاقل.

ث-تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.

ج-تقديم المشورة في الامور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارت المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس إدارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لايتعارض مع الانظمة والقوانين والتعليمات النافذة في سورية.

ح-الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

خ-يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة للاستشارات الاخرى المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بالممارسة الادارية الجيدة ذلك بناءً على طلب مجلس الادراة أو الجهة الاشرافية في سورية ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك فإن الاشارات في هذه الاتفاقية تعني مايلي:

- "بند" أو "بند فرعي" هي إشارات إلى احد البنود أو البنود الفرعية في هذه الاتفاقية.
- الجمع يشمل المفرد والعكس صحيح
- المذكر يشمل المؤنث والعكس صحيح.

أوضح السيد الرئيس التنفيذي أن اتفاقية الخدمات الادارية والفنية بدون أتعاب للشريك الاستراتيجي .

وبعد المناقشة، ولدى طرح الامر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالاجماع على الخدمات موضوع العقد كما وافقت على أن تكون اتفاقية الخدمات الادارية والفنية بدون أتعاب للشريك الاستراتيجي

ثم عرضت السيدة رئيسة الهيئة العامة إلى موضوع تجديد اتفاقية التعاون بمجملها.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الامر للتصويت، وافقت الهيئة العامة العادية بالاجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الادارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني سورية ش.م.م.ع. وبنك قطر الوطني ش.م.ق. وتفويض مجلس إدارة بنك قطر الوطني – سورية بتعديل الاتفاقية آنفة الذكر وفق التعديلات وملاحظات مصرف سورية المركزي وصولاً إلى اعتماد الصيغة النهائية للاتفاقية، والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذه الاتفاقية .

بانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق لـ 2016/4/27.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

مدون الجلسة

رئيس الهيئة العامة العادية

صورة طبق الأصل

٢٧ نيسان ٢٠١٦

رقم الوارد: 480
التاريخ: 2016/4/27
سوق دمشق للأوراق المالية